

مؤتمر العمل الدولي

الاتفاقية رقم ١٦٠

اتفاقية بشأن احصاءات العمل

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،
وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الانعقاد في جنيف ، حيث عقد
دورته الحادية والسبعين في ٧ حزيران / يونيه ١٩٨٥ ؛
وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بمراجعة الاتفاقية الخاصة باحصاءات
الأجور وساعات العمل ، ١٩٣٨ (رقم ٦٣) ؛ وهو موضوع البند
الخامس في جدول أعمال هذه الدورة ؛
وإذ رأى أن تأخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية ،

يعتمد في هذا اليوم الخامس والعشرين من حزيران / يونيه عام خمسة وثمانين
وتسعمائة وألف الاتفاقية التالية ، التي ستسمى اتفاقية احصاءات العمل ، ١٩٨٥ :

أولا - أحكام عامة

المادة ١

تتعهد كل دولة عضو تصدق هذه الاتفاقية بأن تقوم بانتظام بجمع وتصنيف ونشر
احصاءات العمل الأساسية ، وأن توسعها تدريجيا بما يتفق ومواردها لتشمل
المواضيع التالية :

- (أ) السكان النشطون اقتصاديا ؛ العمالة ؛ والبطالة عند الاقتضاء ؛ والبطالة الجزئية الظاهرة ان أمكن ؛
- (ب) هيكل وتوزيع السكان النشطين اقتصاديا من أجل التوصل الى تحليلات مفصلة والى بيانات مرجعية ؛
- (ج) متوسط الكسب وساعات العمل (ساعات العمل الفعلية أو الساعات مدفوعة الأجر) ، وعند الاقتضاء ، المعدلات الزمنية للأجور وساعات العمل العادية ؛
- (د) هيكل الأجر وتوزيعها ؛
- (هـ) تكلفة العمل ؛
- (و) مؤشرات الأسعار الاستهلاكية ؛
- (ز) مصروفات أهل البيت ، أو عند الاقتضاء مصروفات الأسرة ، وان أمكن ، دخل أهل البيت ، أو عند الاقتضاء دخل الأسرة ؛
- (ح) الاصابات المهنية ، وكلما أمكن ، الأمراض المهنية ؛
- (ط) المنازعات العمالية •

المادة ٢

عند وضع أو مراجعة المفاهيم والتعاريف والمنهجية المستخدمة في جمع وتصنيف ونشر الإحصاءات التي تقضي بها هذه الاتفاقية ، تأخذ الدول الأعضاء في اعتبارها أحدث المعايير والمبادئ التوجيهية التي وضعت تحت إشراف منظمة العمل الدولية •

المادة ٣

عند وضع أو مراجعة المفاهيم والتعاريف والمنهجية المستخدمة في جمع وتصنيف ونشر الاحصاءات التي تقضي بها هذه الاتفاقية ، تستشار المنظمات الممثلة لأصحاب العمل والعمال ، في حال وجودها ، بقصد وضع احتياجاتها في الاعتبار وضمان تعاونها .

المادة ٤

لا شيء في هذه الاتفاقية يفرض التزاما بنشر أو كشف بيانات يمكن أن ينتج عنها بأي طريقة افشاء معلومات تتعلق بوحدة احصائية مفردة ، كشخص ، أو منزل ، أو منشأة ، أو مؤسسة .

المادة ٥

تتعهد كل دولة عضو تصدق هذه الاتفاقية بموافاة مكتب العمل الدولي ، في أقرب وقت ممكن ، بالمعلومات المتعلقة بنشر الاحصاءات التي تم تصنيفها عملا بأحكام هذه الاتفاقية ، وبوجه خاص -

(أ) المعلومات المرجعية المناسبة لوسيلة النشر المستخدمة (العناوين وأرقام المراجع في حالة المنشورات المطبوعة ، والأوصاف المناظرة في حالة البيانات المنشورة بأشكال أخرى) ؛

(ب) أحدث التواريخ أو الفترات التي تتوفر عنها مختلف أنواع الاحصاءات ، وتواريخ اصدارها أو الاذن بنشرها .

المادة ٦

ينبغي للأوصاف التفصيلية للمصادر والمفاهيم والتعاريف والمنهجية المستخدمة في جمع وتصنيف الاحصاءات عملا بهذه الاتفاقية -

- (أ) أن توضع وتحديث بحيث تعكس التغيرات الهامة ؛
(ب) وأن تبلغ الى مكتب العمل الدولي في أقرب وقت ممكن ؛
(ج) وأن تنشرها الهيئة الوطنية المختصة •

ثانيا - احصاءات العمل الأساسية

المادة ٧

تصنف الاحصاءات الجارية للسكان النشطين اقتصاديا ، وللعمالة ؛ وللبطالة عند الاقتضاء ؛ وللبطالة الجزئية الظاهرة ان أمكن ، بحيث تكون ممثلة للبلد بأسره •

المادة ٨

تصنف احصاءات هيكل وتوزيع السكان النشطين اقتصاديا ، بحيث تكون ممثلة للبلد بأسره ، من أجل التحليلات التفصيلية ولتكون بمثابة بيانات مرجعية •

المادة ٩

١ - تصنف الاحصاءات الجارية لمتوسط الكسب وساعات العمل (ساعات العمل الفعلية والساعات مدفوعة الأجر) ، بحيث تغطي جميع الفئات الهامة من المستخدمين ، وجميع الفروع الهامة من النشاط الاقتصادي ، وبحيث تكون ممثلة للبلد بأسره •

٢ - تصنف ، عند الاقتضاء ، احصاءات للمعدلات الزمنية للأجور وساعات العمل العادية ، بحيث تغطي المهن أو المجموعات المهنية الهامة في الفروع الهامة من النشاط الاقتصادي ، وبحيث تكون ممثلة للبلد بأسره •

المادة ١٠

تصنّف احصاءات لهيكل وتوزيع الأجر بحيث تغطي المستخدمين في الفروع الهامة من النشاط الاقتصادي .

المادة ١١

تصنّف احصاءات تكلفة العمل بحيث تغطي الفروع الهامة من النشاط الاقتصادي .
وتكون هذه الاحصاءات متسقة ، حيثما أمكن ، مع بيانات الاستخدام وساعات العمل (ساعات العمل الفعلية أو الساعات مدفوعة الأجر) في نفس المجال .

المادة ١٢

تحتسب مؤشرات الأسعار الاستهلاكية بقصد قياس التغيرات التي تطرأ مع مرور الوقت على أسعار المواد الممثلة للأنماط الاستهلاكية لمجموعات سكانية كبيرة أو لمجموع السكان .

المادة ١٣

تصنّف احصاءات مصروفات أهل البيت ، أو عند الاقتضاء مصروفات الأسرة ، وان أمكن ، دخل أهل البيت ، أو عند الاقتضاء دخل الأسرة ، بحيث تغطي جميع أنواع وأحجام المنازل أو الأسر الخاصة ، وبحيث تكون ممثلة للبلد بأسره .

المادة ١٤

- ١ - تصنّف احصاءات اصابات العمل بحيث تغطي ، حيثما أمكن ، جميع فروع النشاط الاقتصادي ، وبحيث تكون ممثلة للبلد بأسره .
- ٢ - تصنّف احصاءات الأمراض المهنية ، بقدر الامكان ، بحيث تغطي جميع فروع النشاط الاقتصادي وبحيث تكون ممثلة للبلد بأسره .

المادة ١٥

تصنّف احصاءات المنازعات الصناعية ، بحيث تغطي ، حيثما أمكن ، جميع فروع النشاط الاقتصادي ، وبحيث تكون ممثلة للبلد بأسره .

ثالثا - قبول الالتزامات

المادة ١٦

١ - تقبل كل دولة عضو تصدق هذه الاتفاقية ، طبقا للالتزامات العامة المشار إليها في الجزء أولا ، الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية بشأن واحدة أو أكثر من مواد الجزء ثانيا .

٢ - تحدد كل دولة عضو في تصديقها المادة أو المواد من الجزء ثانيا التي تقبل بصدها الالتزامات التي تقضي بها هذه الاتفاقية .

٣ - يجوز لكل دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية أن تخطر فيما بعد المدير العام لمكتب العمل الدولي بأنها تقبل الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية بصدد مادة أو أكثر من مواد الجزء ثانيا لم يسبق لها أن حددتها في تصديقها . وتكون لهذه الاخطارات قوة التصديق ابتداء من تاريخ ابلاغها .

٤ - تبين كل دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية في التقارير التي تقدمها عن تطبيق الاتفاقية بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية ، وضع قانونها وممارستها من المواضيع التي تغطيها مواد الجزء ثانيا التي لم تقبل بصدها الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية ، ومدى انفاذ الاتفاقية أو ما تزمعه من انفاذ لها بصدد هذه المواضيع .

المادة ١٧

١ - يجوز لأي دولة عضو أن تقصر منذ البداية نطاق الاحصاءات المشار إليها

في المادة أو المواد من الجزء ثانيا التي قبلت بصدها الالتزامات التي تقضي بها هذه الاتفاقية على فئات عمالية أو قطاعات اقتصادية أو فروع نشاط اقتصادي أو مناطق جغرافية محددة .

٢ - توضّح كل دولة عضو تقصر نطاق الاحصاءات طبقا للفقرة ١ من هذه المادة في تقريرها الأول الذي تقدمه عن تطبيق الاتفاقية بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية ، المادة أو المواد من الجزء ثانيا التي ينطبق عليها هذا القصر مع بيان طبيعته وأسبابه ، وتبيّن في التقارير اللاحقة التقدم الذي أحرزته أو الذي تزعم احرازه في توسيع هذا النطاق ليشمل فئات عمالية أو قطاعات اقتصادية أو فروع نشاط اقتصادي أو مناطق جغرافية أخرى .

٣ - يجوز لأي دولة عضو ، بعد التشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل والعمال المعنيين ، وفي بيان ترسله الى المدير العام لمكتب العمل الدولي خلال الشهر الذي يلي التاريخ السنوي الذي بدأ فيه نفاذ الاتفاقية ، أن تدخل تحديدات لاحقة على نطاق الاحصاءات التي تغطيها المادة أو المواد من الجزء ثانيا التي قبلت بصدها الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية . ويبدأ نفاذ هذه البيانات بعد انقضاء سنة على تاريخ تسجيلها . وتبين كل دولة عضو تدخل مثل هذه التحديدات ، في التقارير التي تقدمها عن تطبيق الاتفاقية بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية ، التفاصيل المشار اليها في الفقرة ٢ من هذه المادة .

المادة ١٨

هذه الاتفاقية تراجع الاتفاقية الخاصة باحصاءات الأجر وساعات العمل ،

١٩٣٨ .

.....

أحكام نهائية نموذجية

المادة ٢١

١ - يجوز لأي دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية أن تنقضا بعد انقضاء عشر سنوات على تاريخ بدء نفاذها ، بوشيقة ترسلها الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها • ولا يكون هذا النقص نافذا الا بعد انقضاء سنة على تاريخ تسجيله لدى مكتب العمل الدولي •

٢ - كل دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية ، ولم تستعمل حقها في النقص المنصوص عليه في هذه المادة خلال السنة التالية لانقضاء فترة العشر سنوات المذكورة في الفقرة السابقة ، تكون ملتزمة بها لفترة عشر سنوات أخرى ، وبعدئذ يجوز لها أن تنقض هذه الاتفاقية بعد انقضاء كل فترة عشر سنوات بمقتضى الشروط المنصوص عليها في هذه المادة •

٣ - يجوز لأي دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية ، بعد انقضاء خمس سنوات على تاريخ بدء نفاذها ، وفي بيان ترسله الى المدير العام لمكتب العمل الدولي بعد التشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل والعمال المعنيين ، أن تسحب قبولها للالتزامات التي تقضي بها هذه الاتفاقية بصدد مادة أو أكثر من مواد الجزء ثانيا ، شريطة أن تستمر في قبولها لهذه الالتزامات بصدد مادة واحدة على الأقل من هذه المواد • ولا يكون هذا السحب نافذا الا بعد انقضاء سنة على تاريخ تسجيله •

٤ - كل دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية ، ولم تستعمل حقها في السحب المنصوص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة خلال السنة التالية لانقضاء فترة الخمس سنوات المذكورة في تلك الفقرة ، تكون ملتزمة بمواد الجزء ثانيا التي قبلت بصددها الالتزامات التي تقضي بها هذه الاتفاقية لفترة خمس سنوات أخرى ، وبعدئذ يجوز لها أن تسحب قبولها لهذه الالتزامات بعد انقضاء كل فترة خمس سنوات بمقتضى الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٣ من هذه المادة •